

أزمة الثقة السياسية في الجزائر... قراءة في الأسباب و الحلول

The crisis of political trust in Algeria... A reading in the causes and solutions

أمال حاجة.المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)،

hadjaamel@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022/12/22

تاريخ القبول: 2022/12/08

تاريخ الاستلام: 2022/11/09

ملخص:

الثقة كقيمة اجتماعية لها أهمية كبيرة في بناء العلاقات الإنسانية والاجتماعية وإذا انتقلنا بهذه القيمة للمؤسسات السياسية فإنها تصبح مؤشراً ضرورياً لبناء علاقة صحية بين الفاعلين السياسيين وبين الدولة ومواطنيها، لكن الملاحظات الأولية تظهر أننا أمام قيمة ضعيفة الحضور في المجال السياسي خطاباً وممارسةً لتحل محلها قيم التشكيك والخوف وانعدام الثقة بالعموم. من مميزات الثقة أنها صعبة البناء وسهلة الضياع لكنها ما إن تتجذر في المجتمع، الدولة والأمة فإنها تصبح المحرك الأساسي للديناميكية السياسية الفعالة وتجعل من تجند المواطنين والنخب أمراً سهلاً لإنجاح السياسات العامة للدولة، بل وتعزز روح الانتماء والولاء لها مما يزيد من صلابتها أمام مجتمع المخاطر الذي يتسم بتنوع التهديدات وسهولة الاختراق بسبب العولمة وتداعياتها.

يسعى هذا المقال إلى تفكيك أسباب أزمة الثقة في الجزائر عبر ثلاث مؤشرات، من جهة أخرى تقترح الدراسة مؤشرات الحل من أجل بناء دولة الثقة

كلمات مفتاحية: الثقة السياسية، الأحزاب السياسية، التواصل السياسي، منظومة القيم الاجتماعية، رقمنة الدولة.

Abstract:

Trust as a social value has great importance in building human and social relations, and if we transfer this value to political institutions, it becomes a necessary indicator for building a healthy relationship between political actors, and between the state and its citizens. And in practice, to be replaced by the values of skepticism, fear and distrust of the public.

One of the advantages of trust is that it is difficult to build and easy to lose, but once it is rooted in society, the state and the nation, it becomes the main engine of effective political dynamism, and makes the recruitment of citizens and elites easy for the success of the state's public policies, and even enhances the spirit of belonging and loyalty to it. , which increases its strength against the risk community, which is characterized by the diversity of threats, and the ease of penetration due to globalization and its repercussions.

This article seeks to dismantle the causes of the crisis of confidence in Algeria through three indicators. On the other hand, the study proposes indicators of a solution in order to build a state of confidence.

Keywords: Political trust, political parties, political communication, social value system, digitization of the state.

1. مقدمة:

يُعتبر مؤشر الثقة السياسية أحد أبرز المؤشرات الدالة على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والمواطنين، هذه القيمة التي تحرك سلوكيات الشعوب نحو أنظمة الحكم، كما أنها أحد منطلقات المواطنة. وإن كانت المؤسسات الدستورية، الأحزاب، الحكومة، هي هيكل الدولة فإن الثقة هي روحها.

تحتل الدول الإسكندنافية وعلى رأسها النرويج أعلى معدلات الثقة على عدة مستويات سواء بين الأفراد، أو في الفضاء العام وكذا في المجال السياسي، بينما سجلت فرنسا نسبة 15% كمعدل للثقة وهذا ما أبرزه البارومتر الفرنسي لقياس الثقة (Le baromètre de la confiance politique, 2022)، حيث أظهر أن 5% من المستجوبين يثقون بالحكومة بينما 33% منهم لا يثقون بها مطلقاً، ونفس النسب تقريباً شملت المجلس الوطني الفرنسي ومؤسسة الرئاسة.

نقطة القوة التي جمعت بين الدول المذكورة سابقاً أنها حافظت على معدلات ثقة اجتماعية كبيرة في المؤسسات التعليمية والصحية، والتي لها علاقة مباشرة باحتياجات المواطنين الأساسية، لأن الأمر يزداد خطورة عندما تضعف الثقة عمودياً بانخفاض معدلها، وأفقياً عندما تمس جل المجالات، كالصحة، المستشفيات، المدارس والجامعات، الأحزاب السياسية، المنظمات النقابية والتنظيمات الجمعوية، ووسائل الإعلام أيضاً.

وإن كانت الإشكالية الأساسية في الدول الكبرى هو حضور الثقة على المستوى الاجتماعي وغيبها على المستوى السياسي، فإن إشكالية الثقة في الجزائر هي مسألة غياب شبه مطلق على جميع المستويات، الفردي، الاجتماعي والسياسي! وعلى تعدد المراحل والأنظمة السياسية التي مرت على البلد، كانت الثقة هي الغائب الأول، بل أنه ومع مرور الزمن أصبحت ثقافة التشكيك والإشاعة هي السائدة وبالتالي أصبحت هي المحرك لقناعات وسلوكيات المواطنين السياسية والاجتماعية. ولعل الحراك الذي عرفته الجزائر كان فيه من المحطات والمؤشرات ما يكفي ليؤكد أن الثقة كانت الغائب الأبرز فيه، أفقياً بين الفاعلين الأساسيين فيه وعمودياً بين الفاعلين والسلطة، وحتى بعد تجاوز الحراك من خلال إعادة بناء النظام السياسي عبر الدعوة للحوار، وبعدها تنظيم الانتخابات الرئاسية ثم الانتخابات التشريعية والمحلية، كان غياب الثقة وراء ضعف نسب المشاركة في الانتخابات وعدم انخراط المواطنين والفاعلين السياسيين في عملية إعادة هيكلة المنظومة

السياسية. وتبقى محاولات الدولة قائمة من أجل استرجاع الثقة المفقودة في مكونات النظام السياسي، من خلال تعزيز الضمانات القانونية بإعادة النظر في كثير من القوانين، وخلق مؤسسات للرقابة، ومحاولة جعلها مستقلة لتكون ذات مصداقية لدى المواطنين. محاولة استرجاع الثقة، نجدها كذلك في الخطابات السياسية على رأسها خطابات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وقائد الأركان أحمد شنقرجة، رغم هذا تبقى عملية إعادة الثقة صعبة، خصوصاً مع تنوع المصادر الإعلامية، ودخول وسائل التواصل الاجتماعي كفاعل مهم في عملية بناء القيم الاجتماعية، خاصة وأن المحتوى الذي يُصنع عبر منصات التواصل الاجتماعي قوي التأثير على فئات عريضة من المجتمع، سيما أنه قائم على استغلال قوة الصورة، الإيجاء، والخطاب المموه المبني على لغة يفهمها المجتمع.

يحتل موضوع الثقة السياسية أهمية كبيرة بالنظر أنها تعتبر من أبرز واهم الأسس التي تُبنى عليها أي دولة عصرية تسعى لتحقيق الاستقرار والطمأنينة الشاملة، كما أنها المحرك الرئيسي لسلوك الشعوب تجاه مؤسساتها السياسية، فكان لا بد من التركيز على دراسة إشكالية اتساع فجوة الثقة السياسية بين الدولة ومواطنيها، فضلاً عن اتساع دوائر عدم الثقة بين أفراد المجتمع. كما تعتبر الثقة في أداء الحكومة مؤشراً أساسياً وهاماً لقياس رضى المواطنين تجاه السياسات الحكومية المتبعة، وتقترن هذه الثقة باستجابة الحكومة لمطالب المواطنين وتحقيق ما يخدم حاجاتهم ومصالحهم.

في حالة الجزائر التي مرت وتمر بإصلاحات سياسية، اقتصادية واجتماعية، تحتل مسألة بناء الثقة أهمية كبيرة من أجل اندماج المواطنين في هذه الديناميكية، على اعتبار أن الثقة هي نتاج علاقة متبادلة بين الحكام والمحكومين، وبالتالي كنتيجة للتوازن بين مصالح المواطنين وقناعاتهم وعمل السلطات الحكومية فيما يتعلق بالسياسات العامة، من هذا المنظور، فإن الثقة السياسية هي بالدرجة الأولى نتاج للعلاقة الديناميكية بين أداء العمل العام والمطالب السياسية للمواطنين. يمكننا أن نتخيل أن عدم الثقة يزداد تحت تأثير فقدان كفاءة السياسات العامة، وعدم قدرتها على حل المشكلات التي من المفترض أن تتعامل معها وبالتالي توليد شعور عام بخيبة الأمل.

وعليه يهدف هذا الموضوع إلى دراسة إشكالية الثقة السياسية في الجزائر، الأسباب وراء ضعفها والسبيل لإعادة بناءها.

بينما تركز فروض الدراسة على أن:

مشكل غياب الثقة السياسية ناتج عن ضعف الأداء السياسي للأحزاب السياسية، رداءة التواصل السياسي، وأزمة الإحباط المجتمعي وغياب الأفق الفسيح.

بينما عملية إعادة بناء الثقة ينطلق بتوفير الأدوات الإحصائية لقياس مستوياتها، ثم إعادة بناء منظومة القيم، وتعزيز رقمته الدولة والإدارة الإلكترونية، وأخيراً إعادة تأهيل العقلية وبناء آليات قوية لمنع الفساد. ونظراً لغياب إحصائيات حول هذا الموضوع، جعل الدراسة قائمة على قراءة نظرية تحليلية لأزمة الثقة عبر مؤشرات مستمدة من الملاحظة العامة.

2. تعريف الثقة السياسية:

علمياً، يقع مصطلح الثقة السياسية ضمن مجال علم الاجتماع السياسي ، و هو الحقل الذي يجمع بين علم الاجتماع لأن الثقة في الأساس هي قيمة اجتماعية، و بين العلوم السياسية التي تتكفل بدراسة الظاهرة السياسية من جميع المناحي ، أول ما يمكن أن نعرف به الثقة أنها قيمة اجتماعية ، نجدها عند الفرد كقناعة و تصور وعند الجماعة كثقافة و قيمة مشتركة ، و هي ناتجة عن علاقة تفاعل اجتماعي بين عنصرين أو أكثر ، كما أنها مبنية على التعامل مع طرف آخر لتحقيق هدف معين، من ميزات حساسيتها الشديدة لذا من الممكن أن تضيع بسرعة بالغة، كما أنها صعبة الاسترجاع و البناء إذا ضاعت، وتتحول إلى أزمة إذا أصبح انعدام الثقة حاجزاً امام بلوغ المؤسسات لأهدافها- (Boudan, 2005, pp. 41-42)، عدا عن هذا، يخلق انعدام الثقة جو من التوجس العام و الشك، و هذا ما يزيد من الاحتقان و القنوط الشعبي. وقد يتحول فيما بعد لفعال جماعي معادي للدولة ومكوناتها.

1.2 الثقة في المنطلقات الفكرية للثقة السياسية

بالرجوع إلى أدبيات المصطلح ، يمكن الانطلاق من مونتسكيو *Montesquieu* (Casabianca, 2015, p. 33) ، الذي كان ملهماً للكثير من المفكرين اللذين عالجوا قضية مجتمع الثقة ، و الذي يركز على أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول والمجتمعات على مر القرون، كانت قائمة على ميزة الثقة، بل أنها جوهر السلوك الثقافي، الديني ، الاجتماعي و السياسي الذي أسس للتطور الحضاري للمجتمعات الغربية عبر بوابة الاقتصاد، فالدافع الرئيسي للتنمية قائم على الثقة الممنوحة للمبادرة الشخصية، لاستكشاف الحرية التي تعرف جيداً نظيراتها، واجباتها، حدودها و مسؤولياتها.

أطروحة ماكس فيبر أيضاً سارت في هذا الاتجاه، ففي كتابه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، أكد أن الثقة بالأفراد وفق التقليد الكاثوليكي ساهمت في النهضة الاقتصادية لأوروبا. وبالرجوع إلى مسألة الثقة والديمقراطية، يجدر بنا التذكير بأن ولادة الديمقراطية في أثنينا في القرن الخامس تزامنت مع بناء قيم الثقة الجديدة في الإنسان، والتي تجلت في الفلسفة كما في الفن في ذلك الوقت، كان الإنسان في مركز العالم، في الفكر والتمثيل. وفي السياسة. تفترض الديمقراطية المباشرة أن المدينة تثق بالمواطن، ويظهر المواطن ثقته من خلال تصويته المباشر. يؤدي غياب الثقة الذي لا مفر منه عندما تتعثر فضيلة المواطن والسياسي، إلى جميع أنواع التجاوزات، التي يصفها مونتسكيو في كتابه "L'Esprit des Lois" الملكية والاستبداد أو الفوضى. من جانبه يحتاج السياسي إلى ثقة المواطنين ليتم انتخابهم للوصول إلى الحكم وإعادة انتخابهم. ويتم قياس هذه الثقة بالأرقام الحقيقية أثناء الانتخابات، والتي كانت موجودة دائماً على فترات زمنية محددة، ومؤخراً من خلال استطلاعات الرأي ومقاييس الصور المختلفة.

مالك بن نبي كان له طرح واسع حول تحليل الظاهرة السياسية في الجزائر وأخلفه العمل السياسي، فذكر عدة مؤشرات هامة للتحليل والفهم منها، الجهل بالقواعد التي تنظم صلة الحكومة بالوسط الاجتماعي، وفق تحقيق معادلة العمل المشترك بين الفرد والدولة في اتجاه الهدف المشترك. يشير مالك بن نبي إلى المسألة الحساسة المتعلقة بفقدان الثقة بين الفرد والدولة، الذي يخلق اتساع الهوة والفوضى فيؤدي ذلك إلى عدم فاعلية الأداء السياسي، لتصبح السياسة عاجزة عن أداء عملها وعاجزة عن "تحريك الطاقة الاجتماعية الموجودة في اتجاه معين، نحو هدف محدد يدركه أغلبية المواطنين، إن التعاون بين الدولة والفرد على الصعيد

الاجتماعي والاقتصادي والثقافي هو العامل الرئيسي في تكوين سياسة تؤثر حقيقة في واقع الوطن (بن نبي، 2021، صفحة 95) ."

3. مسببات أزمة الثقة السياسية في الجزائر:

من أهم عوامل تدهيم الثقة السياسية في الجزائر، نذكر الممارسات السياسية والسلوكيات الاجتماعية على مستوى الأحزاب وضعف صدقية الخطاب السياسي، والتي سنفصل فيها في العنصر اللاحق:

1.3 ممارسات الأحزاب السياسية:

تملك الأحزاب السياسية الدور الأهم في التكوين السياسي، وإعداد النخب، كما أنها المحرك الأبرز للمجال السياسي بوصفها الفاعلة في الانتخابات بشتى أنواعها، ويُعتبر الوصول إلى السلطة هدفاً وجودياً بالنسبة لها، فتشكل الحكومة وتعمل على تطبيق برامجها، وحتى تحظى الأحزاب السياسية بثقة المنخرطين فيها والمواطنين بصفة عامة، يلزمها أن تكون محل ثقة وهو ما يجعلها تريح الانتخابات وتصل على مؤسسات التمثيل النيابي والحكومة. يظهر في الجزائر والعالم العربي تدني نسب الثقة بالأحزاب السياسية، وهذا ما أبرزه البارومتر العربي* إذ "تحوز الأحزاب على نسب ثقة تتراوح ما بين الـ4 بالمئة والـ12 بالمئة... في تونس (9 بالمئة)، والأردن (8 بالمئة) والعراق (6 بالمئة)، وليبيا (4 بالمئة). هذه النسب هي الأدنى على الإطلاق من بين جميع المؤسسات التي تم قياس منسوب الثقة بها، وهي منخفضة بغض النظر عن الحرية السياسية ودور الأحزاب في الحكم أو في المساهمة باتخاذ القرار السياسي في البلاد". (كيالي، 2022)

لم تكن الجزائر ضمن احصائيات البارومتر العربي لعام 2019/2018 لكن هناك الكثير من المؤشرات التي تبرز، ضعف ثقة الجزائري في الأحزاب السياسية بتنوع أيديولوجياتها. صورة البرلمان، الأحزاب السياسية، أعضاء الحكومة، يشوبها الكثير من السلبية لدى المواطن الجزائري، و ضعف في المصادقية، صورة تتأكد أكثر بمناسبة كل انتخابات تنظمها السلطة، والتي تترافق مع نسب مشاركة ضعيفة، (30% في الانتخابات التشريعية، و 35% في الانتخابات المحلية لسنة 2021) حركية الاحتجاج، تكرارها و شكلها كذلك يعبر عن عدم رضى من المواطنين تجاه السياسة العامة المطبقة، حركة مطلبية تدعوا إلى تحسين

* و هو شبكة بحثية تضم مجموعة باحثين عرب و أجنب يعملون على قياس توجهات الراي العام في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم ، السكن ، توفير الماء الشروب ، و مناصب العمل ، و هذا ما يتطلب عملاً و مجهوداً منظماً لتحسينها عبر تعزيز قيم العمل، الاجتهاد، الرقابة و التواصل المستمر مع المواطن. لكن الأحزاب السياسية عجزت عن تبني هذه المطالب وإعادة صياغتها في شكل برنامج يمكن أن تستقطب به الفئات العريضة من المواطنين.

من جهة أخرى، تغيب الثقة حتى داخل الأحزاب السياسية نفسها، على المستويين العمودي بين القيادة والمنخرطين، وعلى المستوى الأفقي بين المنخرطين أنفسهم، ويسود جو من الريبة والشك والخوف والتوجس، يظهر في شكل صراعات مخفية وظاهرة.

إضافة على هذا تغيب الثقة بالأحزاب السياسية للأسباب التالية:

- الإخلاف بالعهود والوعود التي تقدمها الأحزاب السياسية في كل مناسبة انتخابية.
- اعتبارها متواطئة ومساهمة في تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية.
- اقتناع المواطنين بأن الأحزاب السياسية فاقدة لقرارها ولقدرتها على التأثير على المآلات السياسية.
- اعتبارها أداة من أدوات خدمة السلطة وليس المواطن.
- ضعف الخطاب السياسي، وإعادة اجتراره لخطاب السلطة.
- غياب روح الحزب والكاريزما الحزبية للأمناء العامون أو قادة الأحزاب السياسية في الجزائر.
- غياب اليات الديمقراطية الداخلية للأحزاب، فكثيرا ما يتصاحب تجديد القيادة الحزبية بمظاهر العنف والبلطجة السياسية.

من جهة أخرى، لا يمكن بإلقاء كل اللائمة على الأحزاب السياسية التي تواجه تحدٍ مزدوج. الأول هو الاستدامة والبقاء والتعايش مع الثقافة السياسية السائدة المبنية على ازدياد تاريخي لأي فعل سياسي أهلي مُأسس. الثاني، وهو تبرير هذه الاستدامة للمجتمع الجزائري المتوجس من كل ما هو سياسي، وإقناعه بجدوى الفعل السياسي المأسس والمتدرج.

2.3 أزمة الثقة والتواصل السياسي

إذا كانت الثقة هي بالفعل أساس الديمقراطية، فإن الثقة في السياسة تمر بأزمة عميقة؛ وغالبًا ما يكون للسياسيين والسياسة صورة سيئة مرتبطة في الغالب بالاحتقار أو الرفض، وفي أحسن الأحوال عدم الاهتمام بيها، في ظل هذه الظروف. كيف يمكن للثقة أن تعيد تأهيل الاتصال السياسي، وكيف يمكن للتواصل السياسي أن يعيد الثقة؟ انطلاقاً من الوعي بضرورة تكريس الحق في الاعلام والشفافية تجسيداً لمبادئ الديمقراطية. إذ تفترض الثقة المعاملة بالمثل، فهي عقد بين الطرفين؛ تتطلب الديمقراطية أن تؤمن الحكومة بالفضيلة، وأن يؤمن المواطنون بفضيلة نوابهم. التواصل من جانبه هو جزء من هذه المعادلة. (داوود و المنوفي، 2014)

بعد الحراك الذي عرفته الجزائر خلال سنة 2019، وبعد تنظيم الانتخابات الرئاسية في محاولة للرجوع إلى الشرعية، انصبت مجهودات السلطة القائمة على محاولة البحث في كيفية إعطاء معنى للحياة السياسية وإضفاء المصدقية على السياسيين، وجعل التواصل السياسي مقبولاً إلى حد ما. ومع ذلك تبقى هذه الثقة المرجوة ضعيفةً إن لم نقل شبه غائبة، كما يبقى الاتصال السياسي غير مثبت الفعالية، وغير قادر على إعادتها. محاولات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون كانت ظاهرةً للعيان، في محاولة استرجاعه للثقة المفقودة عبر الاتصال السياسي، من خلال تنظيمه للقاء الدوري مع الصحافة الوطنية بصفة منتظمة، والذي يتم بثه عبر القنوات التلفزية والإذاعية. في الوقت نفسه، وقع وزراء بالحكومة في الكثير من المطبات الخطائية، التي كانت سبباً في إثارة الرأي العام وسبباً في إقالتهم أيضاً، رؤساء أحزاب سياسية كذلك لم يصنعوا الاستثناء، بل كانت اخطاءهم التعبيرية أو التواصلية أكثر سوءاً.

ومن خلال تحليل خطابات السياسيين في الجزائر يمكن رصد الملاحظات التالية:

- يجد أغلبية السياسيين الجزائريين صعوبةً، في التواصل مع المواطنين وإيصال الرسالة الاتصالية بسلاسة وموضوعية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالخطابات المباشرة.
- التعثر في التواصل السياسي قد يُفسر جزئياً بلغة المستعملة في الخطاب، إذ أن جل السياسيين تلقوا تكوينهم العلمي أو مساره المهني باللغة الفرنسية، وعندما يتلزم عليهم التكلم باللغة العربية

الفصحى يجد البعض منهم أنفسهم في ورطة تقديم الرسالة بلغة سليمة، فيقعون في عدة مطبات تعبيرية تهم صورهم عند المتلقين وتضعف من مؤشرات الثقة.

- التناقض في إعطاء المعلومة من طرف نفس الشخص، أو تكذيبها من قبل أطراف ينتمون لنفس المجال السياسي أو المؤسساتي.
- غياب الاتصال السياسي تماماً في محطات تتطلب توضيحاً عاجلاً للرأي العام، فيترك المجال متاحاً لانتشار الإشاعة والاختبار الكاذبة " The fake news " خاصة عبر منصات التواصل الاجتماعي، فيتم إضعاف الثقة السياسية أكثر مما هي عليه.
- عدم وعي السياسيين بأهمية التواصل السياسي والحق في الإعلام، في ضل الوضوح والشفافية التي تعد أبرز أدوات النظام الديمقراطي من أهم مسببات أزمة الثقة.
- وسائل الإعلام بدورها عمقت أزمة الثقة، سواء بحسن أو بسوء نية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بسبب نقص الاحترافية في المجال الإعلامي، سواء العام الذي يبالغ في تلميع صورة المجال السياسي، أو الخاص الذي يستمد تمويله وتوجيهه من النظام السياسي وبالتالي دوره يبقى محدود في تنوير الرأي العام الجزائري، وبالتالي التأسيس لمجتمع الثقة.

3.3 أزمة الإحباط المجتمعي وغياب الأفق الفسح

أسباب انعدام الثقة غير متعلقة بالمنظومة السياسية ولا الهيكلية للدولة فقط، وإنما مرتبطة كذلك بالتصور الجمعي للأفراد الذين يحملونه اتجاه كل ما يتعلق بالدولة، والذي يتميز بالسلبية وتسويد واستصغار كل ما يتم إنجازه، جزء من هذا التصور نجده ظاهراً في الخطاب الجمعي المتداول غير المثلث لكل ما يُنجز في ضل غياب الرؤية الإيجابية مقابل طغيان الخطاب والفكر السلبي. ورغم أن النقائص موجودة سواء من جانبها الاجتماعي والسياسي، لكن تبقى الجزائر تملك مؤشرات جد محترمة في عدة مجالات منها التعليم والدعم الاجتماعي.

إن أزمة الإحباط النفسي و الاجتماعي التي يعيشها الانسان الجزائري، و التي غدت ثقافة سائدة، تتغذى من مصادر متعددة و أصبحت نتائجها واضحة للعيان في مقدمتها ظاهرة الحرقه او المهجرة غير الشرعية التي أخذت أشكالا مأساوية، هذا الإحباط مظاهره متجسدة أيضا في انتشار العنف و استشراسه

، انتشار استهلاك المخدرات و المهلوسات لدى فئات عريضة من المجتمع . حالة قد تجد ما يفسرها إذا رجعنا إلى المراحل التاريخية السابقة خاصةً العشرية السوداء و ما صاحبها من عنف ودم، جعل الحزن و القنوط مصاحب ليوميات الجزائريين و التي ما لبثت أن تحولت إلى ثقافة و خطاب يومي يُنتج و يُعاد إنتاجه عبر الأجيال و من خلال وسائط متنوعة، التلفزة و الإذاعة، منصات التواصل الاجتماعي، الخطب الدينية و حديث المقاهي.

قضايا الفساد التي ظهرت للعيان أيضاً مع حراك 2019، ضاعفت من أزمة الثقة، وفقدان خيط الامل المتبقي، بعدما أفاق الجزائريين بعد عشرين سنة من حكم الرئيس بوتفليقة على كابوس العصابة التي كانت تستنزف خيرات البلاد باسمه، وهو في صورة العاجز على الكرسي المتحرك، في صورة دراماتيكية حزينة ومؤلمة لجميع الجزائريين.

إن انعدام الثقة المرتبط بغياب الأفق الفسيح و الامل بعد أفضل جعل من فكرة استمرار العيش في الجزائر هاجساً مرتبطاً بالخوف من المستقبل، و كيف سيكون حال البلاد بعد خمس أو عشر سنوات في ظل غياب رؤية واضحة للدولة للأهداف الكبرى المسطرة خلال العشر سنوات المستقبلية ، كما هو الحال مع جل الدول حتى العربية منها التي صنعت لنفسها رؤية وفق أجندة زمنية من خلالها تعطي صورة منيرة لما سيكون عليه البلد في المستقبل ، السعودية وضعت رؤية 2030 وقبلها الامارات العربية وضعت رؤية مماثلة ، و تبقى الجزائر غير واعية بمدى أهمية صناعة رؤية للدولة و مشروع مجتمع قائم على بث الامل و إعادة إحياء القيم الاجتماعية النبيلة للمجتمع الجزائري ، بما يعزز نظام الدولة الامة.

وبعد ذكرنا لأهم ثلاث مؤشرات لأزمة الثقة السياسية، في الجزائر سنحاول في الجزء المتبقي من الدراسة البحث في العوامل والسبل التي من شأنها إعادة بناء الثقة داخل المجتمع بصفة عامة وفي المجال السياسي بصفة خاصة.

4. سبل بناء الثقة السياسية في الجزائر

تعد عملية بناء او استرجاع الثقة من أصعب العمليات التي تتطلب وقتاً طويلاً وجهداً مضاعفاً، لكنها ليست بالعملية المستحيلة إذا توفرت الإرادة القوية والاستراتيجية المشفوعة بخطة عمل وإمكانيات مادية وبشرية.

تبدأ عملية بناء الثقة بالوعي بخطورة مسألة غيابها والاعتراف بها، لأن تجاهلها سيعمق الهوة أكثر ويجعل الوضع أكثر تعقيداً. في حين أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD , 2021)، تؤكد أن للثقة محركين رئيسيين هما: الكفاءة والقيم. أولاً، تُبنى الثقة في الكفاءة عندما تقدم الحكومات خدمات تلبي احتياجات المواطنين. ثانياً، تُبنى الثقة في القيم عندما تُظهر الحكومات النزاهة والانفتاح وممارسة السلطة من أجل المصلحة العامة. كما يمكن أن تُساعد أساليب الحكومة المفتوحة في بناء نظام للحكم يلبي احتياجات المواطنين ويستند إلى القيم. حيث تجمع أساليب الحكومة المفتوحة على نحو فريد بين جانبين اثنين متكاملين: أولاً، الشفافية والانفتاح والاستجابة من الحكومة على جانب العرض من نظام الحكم؛ وثانياً، المشاركة والمراقبة والملاحظات التقييمية من المواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين على جانب الطلب. وكل هذا لا يتأتى إلا بتوفير قاعدة معطيات فيجب أولاً:

1.4 ضرورة إنشاء بارومتر جزائري لقياس الثقة في الجزائر:

لقد أصبح إنشاء بارومتر جزائري لقياس الثقة و توجهات الرأي العام أكثر من ضرورة، لان مثل أدوات القياس هاته أصبحت مهمة لتحقيق التسيير الفعال للدول في ظل الحوكمة الرشيدة، تكون مهمته توفير قاعدة بيانات ، و توفير احصائيات، مؤشرات و توجهات الرأي العام، تقييم و متابعة الاستراتيجيات و يعمل البارومتر وفق منهجية علمية تجعل المعطيات دقيقة وذات دلالة، فيتم اعتماد تحديد العينة من المجتمع الأم نسبة التمثيل و مصداقيته، مراعاة التمثيل الجهوي و الفئوي ، معدلات العمر، نوعية الجنس، المجال العمراني الغ من المتغيرات التي تسمح بتقديم قراءة تأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي تساهم في تحديد نسبة الثقة ، نوعيتها، و توزعها عبر الهيئات و المؤسسات إلخ (مصباح، أوزار، و فرانثيسكو، 2020).

اعتماد البارومتر الجزائري في قياس الثقة وقيم أخرى يجعل من متابعة تطور الوضعية الاجتماعية والسياسية للبلد سهلة وممكنة ومفعلة، لأنه يوفر خط مسار للتتبع وفق السنوات، التقييم، التحليل والمراجعة. من جهة أخرى يتطلب إنشاء هذا البارومتر تسخير عنصر بشري مؤهل وصادق، توفير الإمكانيات الفنية والتقنية من برمجيات وأدوات للتحليل الكمي والكيفي للمعطيات، وهي متوفرة بشدة نتيجة التقدم التكنولوجي، يبقى فقط العمل على تكيفها مع متطلبات البحث الجزائري وتطويرها، وهذا ممكن التفعيل لما تملكه الجزائر من طاقات علمية في مجال المؤسسات الناشئة أو ما يصطلح عليه les start up التي يمكنها إنشاء مواقع، برمجيات وتطبيقات لقياس الثقة وفق منهج اللوغاريتمات des algorithmes للتنبؤ والاستشراف.

تنظيماً يمكن لهذا البارومتر أن يكون ملحقاً بالدewan الوطني للإحصائيات، أو أحد مراكز البحوث التابعة لرئاسة الجمهورية وسيكون من الأحسن أيضاً لو تحتضنه جامعة من جامعات الجزائر يجتمع فيه كل من الأساتذة ذوي الاختصاص والخبرة بالإضافة إلى الطلبة، كما يمكن أيضاً أن يكون هذا البارومتر مستقل ضمن هيئة أوسع تتكفل بقياس توجهات الرأي العام في عدة مجالات.

2.4 إعادة بناء منظومة القيم

الشكل الجديد للتسيير العام الذي يقوم على سلطة القانون ومنظومة الحق والواجب، يجعل من الضروري إعادة النظر في كيفية أخلاقة الحياة السياسية حتى لا يتحول إلى طرح طوباوي صعب التحقيق على أرض الواقع، والتركيز على إيجاد رؤية تهكل فيما بعد في استراتيجية يكون أساسها إعادة بناء منظومة القيم لدى الفرد والمجتمع بطريقة عقلانية موضوعية وتقنية كذلك.

إن مقومات النهضة كما قدمها مالك بني (سالم، 2020)، تقوم في جزء مهم على الجانب المعنوي الذي يشمل المنظومة القيمية والخلقية، لكن هناك جانب ثاني مكمل وضروري لتحقيق النهضة الحضارية للدولة الأمة وهو الجزء المؤسساتي التنظيمي، الذي يحول الرؤية النظرية إلى واقع معاش، وعليه تنطلق عملية بناء الثقة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية لإعادة استرجاعها وغرسها كقيمة ثابتة لدى الأجيال يبدأ أولاً داخل العائلات، ثم المدارس، الجامعات، المؤسسات الدينية. بناء الثقة يكون كذلك على مستويات

وعبر مراحل، وبطرق متنوعة. ولا يكون هذا بالتلقين الساذج للقيمة في المدارس أو داخل العائلات أو على منابر الخطب الدينية، بناء الثقة يكون بتعزيز حضور ثلاث قيم لدى الطفل أولاً، الصدق، تقدير العمل، تقدير قيمة الوقت والاجتهاد، الانفتاح والتقبل، وهي في الأساس البناء القاعدي للتأسيس للمواطنة، لأن قيمة الثقة ليست غائبة بذاتها بل هي غائبة أو ضعيفة الحضور لأنها تتهكل ضمن منظومة مواطنة هشّة أو مرتكزة على الشكل بدل الجوهر.

تحتاج الدولة الجزائرية للاستثمار في تحفيز دور المواطن، وتعزيز قيم المواطنة بحجم الاستثمارات المخصصة للتعليم وفي إنشاء الهياكل القاعدية، تحتاج للاستثمار في ترسيخ قيمة العمل وإتقانه كأسمى القيم، في تقدير قيمة الوقت، في تقديس قيمة الصدق المتجسد في الشفافية والحق في الإعلام، في المصارحة، في التأسيس لبناء مشروع مجتمع. وفيما يلي بعض النقاط التي يمكن أن تدرج ضمن إستراتيجية أوسع وأشمل لإعادة بناء القيم:

- إدراج القيم الاجتماعية للمواطنة ضمن البرامج المدرسية للأطفال في جميع المستويات، بطرق مبتكرة وذكية غير الطرق التقليدية المرتكزة على التلقين.
- إدراج قيم المواطنة ضمن الخطب الدينية بدون تسييس ولا تلبيس، بل التركيز على البعد الإنساني لقيم الصدق، الإتقان، احترام الغير.
- محاربة الغش بكل أنواعه وفي جميع الأوساط.
- توجيه المنظومة الإعلامية لخدمة قيم المواطنة عن طريق وضع ميثاق مفصل لغرس القيم الاجتماعية الإيجابية للمجتمع.
- تعزيز آليات الردع والرقابة لكل من يبيث قيم الشك، التخويف، التزييف، أو كل ما يناقض أو يهدد قيم المواطنة والثقة.
- تعزيز الحضور القوي للدولة كمنفذ لهذه الإستراتيجية عبر الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وتعزيز آليات الرقابة على أعوان الدولة من أجل رصد أي استغلال لهامش السلطة المسخر لهم في غير محله، وبالتالي خرق ميثاق الثقة الذي يجمع الدولة بموظفيها والموظفين بالمواطنين. وهذا ما يجعلنا للنقطة الثالثة وهي:

3.4 رقمنة الدولة وتعزيز الإدارة الإلكترونية

عصر التكنولوجيا الذي نعيشه اليوم نتيجة التطور الرهيب الذي عرفته التكنولوجيات الحديثة واندماجها في الهيكل المؤسساتي للدول، مما جعلنا اليوم نتحدث عن الحكومة والإدارة الإلكترونية في مسعى تعزيز الديمقراطية وآليات الشفافية. المجال السياسي نفسه اندمج مع التكنولوجيا من خلال تنظيم الحملات الانتخابية عبر الوسائط الإلكترونية والتصويت الإلكتروني الذي اعتمده كثير من الدول، بدون ما ننسى الاقتصاد الذي تتجلى فيه كل أدوات التكنولوجيا الحديثة. (Boursin, 1999)

الجزائر بدورها لم تكن في منأى عن هذا التوجه العالمي، رغم بعض التأخر المسجل والذي يبقى لحد الساعة وفي غياب أجهزة القياس _يبقى بعيدا عن توفير معطيات إحصائية دقيقة وموثوقة توضح مدى إدماج الرقمنة والإدارة الإلكترونية في المجالين السياسي والاقتصادي للدولة الجزائرية. وتتفاوت مستويات انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطو الخدمات الإلكترونية والاستثمار فيها بالجزائر، كما لا يزال استعمال الخدمات الإلكترونية بأشكالها المختلفة ومنها الحكومة الإلكترونية والمداولات الإلكترونية والخدمات البنكية الإلكترونية في بداياته، ويعود هذا التأخر في تقديم هذه الخدمات إلى عدم وعي الحكومات المتعاقبة بأهميتها، بالإضافة إلى هشاشة الثقة بالبيئة الرقمية والخدمات الإلكترونية وضعف التشريعات السيبرانية التي تنظمها.

تشكل الإدارة والمعاملات الإدارية نقطة مهمة تجمع المواطنين مع الدولة المكلفة بتسيير شؤونهم، وفي هذا المجال تنشأ أول علاقة بين الطرفين، هذه العلاقة إما تكون قائمة على الرضى والثقة وإما على السخط والشك - دائما وفي غياب أدوات القياس واستطلاعات الرأي-، تظهر الملاحظات الأولية مؤشرات عدم ثقة بالإدارة الجزائرية وتقييم سلبي للخدمة المقدمة من قبلها لصالح المواطنين. اعتراف ضمني ومباشر صدر من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في آخر لقاء انعقد في 3/2 أكتوبر 2022، على ضرورة تدعيم الإجراءات التي تعزز الإدارة الإلكترونية بهدف تحقيق المرونة والشفافية في الإدارة العمومية عبر المستويين المركزي والمحلي في البلديات، الدوائر والولايات، وبالتالي كسب ثقة المواطن.

تشكل رقمنة الإدارة في كل المجالات سواء الإدارة العمومية ، الإدارة الاقتصادية أو السياسية إضافة إلى رقمنة العدالة و قطاعي الصحة و التعليم جزءاً من الحل في عملية بناء و استرجاع الثقة بين المواطن والدولة ، لكن هذه الأدوات التكنولوجية تبقى محدودة الأثر إذا لم تترافق مع إعادة تأهيل المورد البشري أو أعوان الدولة في جميع المستويات ليكون داعم و مكمل لاستراتيجية الرقمنة في الدولة، لأنه إذا كان العكس سيتحول العامل البشري إلى معرقل وكابح لعملية استرجاع الثقة سواء بقصد من أجل المحافظة على هامش المناورة الذي يستغل فيه سلطته بغير حق، أو بغير قصد، عن جهل بكيفية التعامل مع الأدوات التكنولوجية الحديثة وهذا ما يحيلنا للعنصر التالي:

4.4 إعادة تأهيل العقلية وبناء آليات قوية لمنع الفساد

عندما نتحدث عن العقلية، فنحن نشير إن نمط التفكير والسلوك التي يتعامل بها الجزائري كفرد أو جماعة، سواء كمقدم لخدمة عمومية أو مستقبل لها، سواء بصفته جزء من المنظومة الحاكمة أو بصفته جزءاً من المنظومة المحكومة. هذه الأنماط السلوكية والفكرية التي تشوبها الكثير من السلبية والأحكام القيميّة ومن بين مؤشرات هذه الأنماط نجد هذه الخصائص لدى الأفراد والجماعات:

- لا يثق في أحد ولا يستطيع أن يكون محل ثقة.
- قيمة العمل وإتقانه وقيمة إدارة الوقت عنده غائبة.
- دائم البحث عن طرق غير رسمية لتسيير أموره حتى ولو توفرت المسالك الرسمية وهذا:
- بسبب طغيان شعور الشك والتشكيك، الخوف والتخويف المصاحب له في تفاصيل يومه وفي تعامله مع مؤسسات الدولة.
- قدرته الكبيرة على التكيف مع أنظمة الفساد وقدرته كذلك على التكيف مع النظام، بمعنى للجزائري قابلية على الاندماج في منظومة متكاملة للعدل وسلطة القانون إذا توفرت وهي نقطة إيجابية وجب على الدولة الاستثمار فيها.
- هذه العقلية مندمجة في قوالب جاهزة للتفسير والتحليل الجمعي لكثير من المواضيع في الجزائر، تظهر في شكل أحكام مطلقة وقوالب وقوانين جاهزة مثلاً: لا بد لك من الوساطة كي تعيش في الجزائر، الدولة غير صادقة مهما فعلت، الخلاص الفردي وعدم الإيمان بالعمل الجماعي.... إلخ

- لكن السمة الأبرز في كل هذا هو غياب الثقة وهشاشتها سواء داخل المجتمع أو داخل الدولة، وهذه العقلية هي نتاج لكل هذا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إن الحل في إعادة تأهيل هذه العقليات يكون بتعزيز سلطة القانون وحضور أكبر للدولة بكل ثقلها وبكل الوسائل التكنولوجية المتاحة لتسترجع وتمارس دورها كاملاً في تنظيم الحياة العامة للأفراد وإعادة تأهيل العقليات بما يتوافق مع استراتيجية تكرس قيم العيش المشترك والخضوع لسلطة القانون. إن ما خلفه الاستعمال السيء للبيروقراطية وسوء استغلال السلطة لبعض أعوان الدولة، والذي تحول من سلوك فردي إلى ممارسة جماعية في شكل ثقافة فساد، تحيد عن خدمة المواطن وفق الصلاحيات الممنوحة من المنصب إلى خدمة المصالح الخاصة مقابل مصلحة مادية أو مالية أخرى، يمكن حل مخلفات هذا الوضع بالتكنولوجيا ورقمنه أكثر فأكثر للمعاملات الإدارية والمالية والاقتصادية.

محاربة الفساد بالشكل التقليدي الذي تستمر فيه الدولة الجزائرية لم يعد يجد نفعاً، فإنشاء مرصد ومجالس بيروقراطية لمحاربة الفساد هي مضيعة للوقت والمال ومقاربة شكلية بعيدة عن الحل العميق للمشكل من الأساس. الحل يكمن في الاستمرار في رقمته الدولة وتعزيز الرقابة الرقمية، وهذا كله ضمن إستراتيجية متعددة الأبعاد، تراعي بالتوازي مع هذا إعادة تأهيل العقليات وبرمجة الأجيال القادمة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية على مبادئ المواطنة.

5. خاتمة:

من كل ما سبق نستنتج أن عملية إعادة بناء الثقة تتطلب استراتيجية متكاملة، تراعي ربط الثقة السياسية بأداء الحكومة، واستراتيجيات التواصل السياسي، ومدركات الفساد، جودة الخدمات العمومية، والثقة بالفاعلين السياسيين والمؤسسات، وهو ما حاولنا التنبيه والتركيز عليه عبر هذا المقال.

مؤشرات عديدة مرتبطة بقضية ضعف الثقة ما بين المواطن والجهات الرسمية منها ما هو حقيقي ومنها ما هو متصور، مثل حجم الفساد، عقلية العرقلة البيروقراطية، تردى الخدمة العمومية، عدم كفاءة الخطاب السياسي والعمل الحزبي، رداءة الرسالة الإعلامية المقدمة من قبل القنوات التلفزية والإذاعية العامة

والخاصة، طغيان المعلومة الكاذبة عبر وسائط التواصل الاجتماعي وأخيراً والأهم ضعف المنظومة القيمية على مستوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، كلها عوامل عمقت من فجوة الثقة و خلقت اليأس و الإحباط و شعور عدم الأمان لدى عامة الناس ، فتحوّلت قيمة الشك و الخوف هي السائدة في المجتمع و الدولة، كما جعلت المواطن يتهرب من التعامل مع مؤسسات الدولة الرسمية و يخترع طرق و قنوات غير رسمية لتسيير شؤون حياته العامة و الخاصة في جميع المناحي الاقتصادية الاجتماعية و السياسية و هنا تخلق بؤر الصراع و التوتر نتيجة الازدواجية في التسيير و المعايير بين ما هو رسمي و ما غير رسمي .

إن خلاص الدولة والتأسيس للحكم الراشد و ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي يكون بتأسيس منظومة الثقة داخل المجتمع والدولة عبر عدة آليات قيمة و تقنية قائمة على مؤسسات جديرة بالثقة تمكن من استقطاب المواطنين وإدماجهم في المسار الرسمي للدولة الجزائرية

6. قائمة المراجع:

- 1- Boudan, Raymond. (2005). *Dictionnaire de sociologie* . Montréal: Larousse .
- 2-Boursin, François. (1999). *Open Edition* . Récupéré sur Communication et Organisation Revue Scientifique Francophone en Communication Organisationnelle : <https://journals.openedition.org/communicationorganisation/>
- 3-Casabianca, Denis. d. (2015). *Mentesquieu, L'Esprit des lois* . Paris: éditions ellipses .
- 4-Putnam, Robert. (2000). *Bowling Alone, the Collapse and Revival of American Community*. New York : Simon and Schuster.
- 5-Le baromètre de la confiance politique. (2022, janvier). Récupéré sur <https://www.interiale.fr/uploads/2022/02/CEVIPOF-Barometre->

de-la-confiance-en-politique-vague-13.pdf visité le 07
Décember 2022

7-OECD . (2021). Récupéré sur Trust in government :

<https://www.oecd.org/governance/trust-in-government/>

8- كيالي عبد الوهاب. (12 ماي, 2022). الأحزاب السياسية العربية و تحدي الثقة المزدوج . تم الاسترداد من البارومتر العربي :

<https://www.arabbarometer.org/ar/2020/05/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A9/>

9- سالم فتيحة . (2020) . البعد الحضاري لأخلاقية العمل السياسي من خلال أفكار مالك بن نبي . مجلة الباحث، المدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك الميلي ، العدد 12 .

10- بن نبي مالك . (2021) . شروط النهضة . الجزائر: دار الفكر المعاصر.

11- مصباح محمد ، أورا ز رشيد ، و كولين فرانثيسكو . (2020) . (2020) . مؤشر الثقة في المؤسسات 2020 ، البرلمان و ما وراءه في المغرب تجديد الثقة من خلال بحث جـذور نقصها . الرباط : المعهد المغربي لتحليل السياسات.

12- علي داوود و فاء ، و المنوفي . (2014) . كمال الثقة السياسية بين المواطن والحكومة و تداعيات قيام الثورات . القاهرة: دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر.